التقييم المحاسبي للمخزون السلعي في وحدات القطاع العام لأغراض التخصيص

د. أسامة محمد محيي الدين عوض
استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة المنصورة

طبيعة الدراسة

تزايد إهتمام كثير من الدول بسياسة التخصيصية Privatization والتى يقصد بها «سياسة نقل ملكية المنشآت العامة، أو إدارتها، من القطاع العام إلى القطاع الخاص»[١] وذلك لرفع الكفاءة فى استخدام الموارد وإزالة الأختلالات الداخلية والخارجية التى يعانى منها عدد كبير من المنشآت العامة، ويصدق ذلك على وجه الخصوص فى البلاد التى يمثل فيها القطاع العام نسبة عالية من النشاط الأقتصادى ومن بينها عدد كبير من البلاد العربية.

ويعتبرالإهتمام بالتخصيصية ، شعوراً متنامياً فى معظم البلدان بأهمية الدور الذى يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص فى عملية التنمية. وقد امتد هذا الأهتمام ليشمل بحث الآثارالتى يمكن أن تترتب على ذلك سواء من حيث كفاءة استخدام الموارد أو من حيث الصعوبات والتحديات المحيطة بوضع هذا الأمر موضع التنفيذ. فالهدف الأساسى والأهم للتخصيصية يجب أن يكون مرتبطاً بتحسين الأداء، وزيادة العائد من الأستثمارات.

ونظراً لأهمية هذا التحول فى الوقت الحاضر بعد أن أعلنت الحكومة المصرية عن عزمها بيع الوحدات المملوكة للمحليات وبيع مساهمات القطاع العام فى المشروعات المشتركة وكذلك بعض الوحدات الهامشية من القطاع العام وبعد أن تدخل البنك الدولى وطرح عملية تقييم هذه الوحدات فى مناقصة عالمية، فقد أصبح من الأهمية بمكان ضرورة

---

(١) د. سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية، صندوق النقدالعربى، أبو ظبى، ١٩٨٩ ص٧.

وطرح عملية تقييم هذه الوحدات فى مناقصة عالمية، فقد أصبح من الأهمية بمكان ضرورة تقييم الأصول التى ستطرح للبيع للتقييم العلمى السليم وهذا ما يستدعى توجيه اهتمام الباحثين إلى هذه النوعية من الدراسة والبحث بغرض توفير مثل هذا التقييم، وهذا ما حدا بالباحث البدء فى سلسة من الدراسات التى تهدف إلى تقيم أصول وحدات القطاع العام فى جمهورية مصر العربية، وقد اختار الباحث المخزون السلعى كبداية لهذا التقييم لما له من أهمية خاصة بالقطاع العام، ولما يقابله من مشاكل وعقبات قد تقف فى سبيل تقييمه بطريقة سليمة.

هـــدف البحـــث

الوصول إلى أسلوب محاسبى لتقييم المخزون السلعى لوحدات القطاع العام بغرض الأستخدام الكفء للموارد وزيادة العائد من الأستثمارات فى ظل سياسة التخصيصية مع وضع المخزون السلعى للقطاع العام فى الإطار السليم له وتحديد الصعوبات التى يمكن أن تحيط بتقييمه فى ظل هذه السياسة، وتطبيق الأسلوب المقترح للتأكد من صحة استخدامه. وفى سبيل تحقيق هدف البحث يفترض الباحث الفروض التالية:-

فـروض البحـث :

١- إن الهدف من سياسة التخصيصية هو رفع الكفاءة فى استخدام الموارد وإزالة الاختلالات التى تعانى منها وحدات القطاع العام، وهذا يعنى حرية الوصول إلى التطبيق المحاسبى السليم لتقييم المخزون السلعى فى ظل سياسة التخصيصية مادام يحقق هذا الهدف.

٢- إن وجود مشكلة مخزون سلعى فى الوحدات الاقتصادية المعروضة للبيع لم يكن فقط نتيجة عدم مراعاة للطلب على النوع ، وعدم كفاءة الاجهزة التسويقية فى الوحدات، ولكن كان ايضا نتيجة لعدم الكفاءة الانتاجية والادارية وضعف التخطيط ، وهذا

يعنى وجود مخزون سلعى صالح للاستخدام بالنسبة للوحدة الاقتصادية وغير ذى قيمة بالنسبة لغيرها من الوحدات او بالنسبة للسوق .

وفى سبيل اثبات صحة الفرضين السابقين يمكن تصوير حدود البحث فيما يلى :

حـــدود البحـــث :

١- هذه الدراسة تتناول التقييم فى حالة التخصيص فقط، وليس التقييم لأغراض التصفية أو لأغراض اعداد الحسابات الختامية.

٢- يخرج من حدود هذه الدراسة دراسات جدوى تخصيص القطاع العام.

٣- يستبعد من الدراسة كل من بنوك الأئتمان وقطاع البترول، والبنوك التجارية، وشركات التأمين وذلك لعدم نمطية المخزون السلعى بها مع باقى القطاعات.

أسـلوب الدراسـة :

نهج الباحث فى هذه الدراسة اسلوبين هما :-

الأول : دراسة واقع المخزون السلعى للقطاع العام، وذلك بمحاولة الحصول على كثير من البيانات التى تبين حالة المخزون السلعى مع تحليل هذه البيانات.

الثان : إقتراح اسلوب محاسبى لتقييم هذا المخزون وذلك بالإستعانة بالمبادئ المحاسبية والأساليب الكمية. مع التطبيق العملى لهذا الأسلوب.

وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:

- تقييم المخزون السلعى فى القطاع العام قبل التخصيص.
- التقييم المقترح للمخزون السلعى فى حالة التخصيص.
- التطبيق العملى للتقييم المقترح للمخزون السلعى.

الفصل الاول
تحليل للمؤشرات الأساسية للمخزون
فى القطاع العام

كان نتيجة للقصور فى ترشيد وتنسيق سياسات الشراء وحدود التخزين، مع سياسات الأنتاج والتسويق، الأثر الكبير على كفاءة تفاعل الانتاج والشراء والتخزين والتوزيع والتسعير على مستوى كل من الوحدات الأقتصادية والقطاع فى وحدات القطاع العام، وقد أدى ذلك إلى ظهور بعض المؤشرات للمخزون السلعى لهذه الوحدات نعرض لها فيما يلى :-

أ- التغير فى المخزون السلعى

زاد حجم المخزون السلعى لقطاعات القطاع العام بما يزيد عن ثمانية أضعاف خلال الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٩ حيث بلغ المعدل العام للتطور على المستوى القطاعى ٨٣٠٪ لنفس الفترة كما هو موضح من الجدول رقم (١). وإذا حسب مقياس التشتت للقطاعات المذكورة فى الجدول عن المعدل العام لوجد أن الزيادة دون هذا المعدل لكل من قطاعات (الزراعة والرى والأنتاج الحيوانى)، و(الصناعة)، و(التجارة والتموين). فقد كان مقياس التشتت لهذه القطاعات سالباً بالقيم التالية على التوالى(-٣٢٠، -٦٧، -٣٥٥)، بينما كانت الزيادة عن المعدل العام لكل من القطاعات (الطاقة)، و(النقل)، و(الثقافة والأعلام)، و(الإسكان والتشيد ومواد البناء). فقد كان مقياس التشتت لهذه القطاعات موجباً بالقيم التالية على التوالى (١٦١، ١٢٣، ٣٣٧، ١٢٢) ويشير التشتت الموجب السابق إلى حجم ومواقع الأختلال النسبى على المستوى القطاعى فى المخزون السلعى.

ويمكن توضيح هيكل المخزون وتطورة فى آخر أربع سنوات من عام ١٩٨٦/٨٥ إلى عام ١٩٨٩/٨٨ كما هو موضح من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (١)
التغير فى المخزون السلعى فى قطاعات القطاع العام
(١٩٦٩ - ١٩٨٩)

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	المخزون السلعى فى ١٩٦٩ (١)	المخزون السلعى فى ١٩٧٩ (٢)	معدل التطور بين ١٩٦٩، ١٩٧٩ (٪) ١÷٢	المخزون السلعى فى ١٩٨٩ (٣)	معدل التطور بين ١٩٧٩، ٨٩ ٪ ٢÷٣	معدل التطور بين ١٩٦٩، ٨٩ ٪ ١÷٣
الزراعة والرى والانتاج الحيوانى	١١٢,١٠	٢٣٢,٧٠	٢٠٨	٤٧٢	١٤١	٥١٠
القطاعات الصناعية	١٠١٦,٣	٢٠٩٨,٤	٢٠٦	٧٧٥٨	١٥٥	٧٦٣
قطاعات الطاقة	٨٤,٤	١٨٨,	٢٢٤	٨٣٦	١١٨	٩٩١
قطاعات الأسكان والتشييد ومواد البناء	١٤٧,٢٠	٣٨١,٠٠	٢٥٨	١٤٠٦	١١١	٩٥٢
قطاعات النقل والسياحة	٤٤,٤٠	١٢٧,٥	٢٨٧	٤٢٣	٢٢٥	٩٥٣
قطاعات التجارة والتموين	٤٤٧,٢٠	٨٨٥,٦	١٩٩	٢١٢٦	١٠٤	٤٧٥
قطاعات الثقافة والاعلام	,٦٠	٢,٩	٤٨٣	٧	١٧٢	١١٦٧
المجموع أو المتوسط	١٨٥٢,٧	٣٩١٦,١	٢١١	١٣١٢٨	١٤٦	٨٣٠

المراجع بتصرف من :-

(١) وزارة المالية، جهاز شئون الشركات، المؤشرات الأقتصادية للموازنة والمتابعة السنوية (٦٩-١٩٧٧)، جهاز شئون الشركات، وزارة المالية، القاهرة، ١٩٧٨.

(٢) مركز معلومات القطاع العام، دراسة حول المخزون السلعى فى شركات القطاع العام (٧٧-١٩٧٩)، مركز معلومات القطاع العام، القاهرة، ١٩٨١.

(٣) مركز معلومات القطاع العام، تقارير المتابعة للقطاعات المذكورة(٨٠- ١٩٨٩)مركز معلومات القطاع العام، القاهرة، ١٩٩٠.

(٤) أحمد سالم حسين، التخطيط المالى فى مصر تقويم علاقات القطاع العام المالية، للموازنة العامة للدولة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٥٢.

جدول رقم (٢)
هيكل المخزون السلعى وتطوره فى القطاع العام
من ٨٥/ ١٩٨٦ حتى ١٩٨٨/٨٩

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	إجمالى المخزون				معدلات التطور كنسبة مئوية			
	(١) ١٩٨٦	(٢) ١٩٨٧	(٣) ١٩٨٨	(٤) ١٩٨٩	٨٦÷٨٧	٨٧÷٨٨	٨٨÷٨٩	٨٦÷٨٩
الزراعةوالرى والانتاج الحيوانى	٢٧٩	٣٦١	٤٣٤	٥٧٢	١٢٩	١٢٠	١٣١	٢٠٥
القطاعـــات الصناعيـــة	٤٨٣١	٥٤٣٠	٧١١٣	٧٧٥٨	١١٢	١٣١	١٠٩	١٦١
قطاعـات الاسكـان والتشيـد	٢٧٠	٣٢٦	٤٦٧	٦٣٨	١٢٠	١٤٣	١٣٧	٢٣٦
قطاعـات النقـل والسياحـة	٢٤٦	٢٨٦	٣٤٣	٤٢٣	١١٧	١٢٠	١٢٣	١٧٢
قطاعـات التجارة والتموين	١٣٢٩	١٤٤٦	١٧٣٧	٢١٢٦	١٧٤	١٢٠	١٢٢	١٦٠
قطاعات اخرى (الطاقة والثقافة والاعلام وبعض قطاعات الاسكان التى لم تدخل)	١٥٢٠	١٥٤٨	١٦٠٧	١٦١٢	١٠٢	١٠٤	١٠٠	١٠٦
إجمالى القطاع العام	٨٤٧٥	٩٣٩٦	١١٧٠٠	١٣٤٤٥	١٠٨	١٢٤	١١٥	١٥٩

المراجع بتصرف من :-

(١) مركز معلومات القطاع العام، دراسة عن المخزون ومؤشراته فى شركات القطاع العام أعوام ٨٥/٨٦ حتى ١٩٨٨/٨٧ فى ٨٨/٦/٣٠. مركز معلومات القطاع العام، القاهرة،يوليو ١٩٨٩، ص ص ٢٦- ٢٧.

(٢) مركز معلومات القطاع العام، المخزون لشركات هيئة القطاع العام فى ١٩٨٩/٦/٣٠، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١- ٣.

يلاحظ من الجدول رقم (٢)إن حجم المخزون السلعى قد زاد فى خلال الأربع سنوات الأخيرة من عام ٨٥- ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٩/٨٨ بمقدار ١٥٩٪ كمعدل عام للقطاع العام فى حين أن هذا المعدل قد زاد من عام ١٩٨٦/٨٥ ألى ١٩٨٧/٨٦ بمعدل ١٠٨٪ ومن عام ١٩٨٧/٨٦ إلى عام ١٩٨٨/٨٧ بمعدل ١٢٤٪ ومن عام ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٩٨٩/٨٨ بمعدل ١١٥٪.

ويمكن بيان التغير فى المخزون السلعى باستخدام بيانات الجدولين رقم(١ ، ٢) بالرسم البيانى رقم (١).

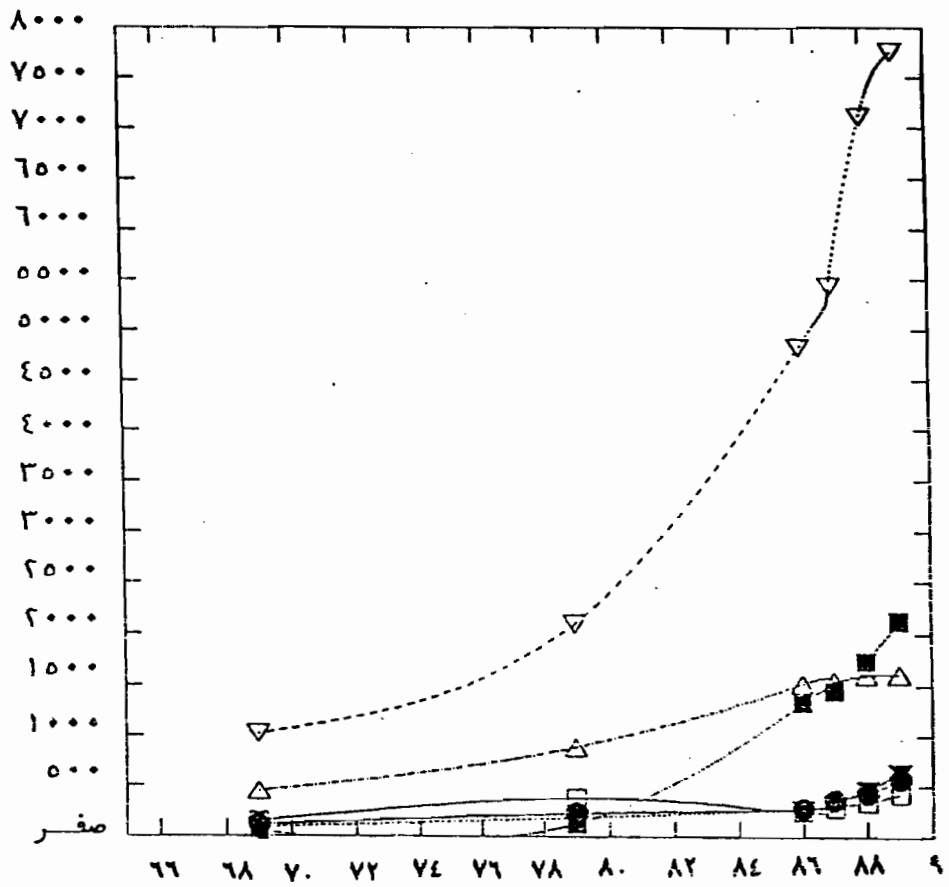

▽ القطاعات الصناعية .

△ قطاعات أخرى (الطاقة والثقافة والإعلام وبعض قطاعات الإسكان التي لم تدخل) .

■ قطاعات التجارة والتموين .

□ قطاع النقل والسياحة .

● قطاع الزراعة والري والإنتاج الحيواني .

▼ قطاع الإسكان والتشييد .

صمم الرسم البياني بإستخدام برنامج خاص بالرسوم البيانية عل حاسب آلي I.B.M يسمى Sigma Plot Version 4.01 .

ب- مدى التناسب فيما بين الزيادة فى النشاط الجارى وبين الزيادة فى المخزون السلعى:

إن مجرد الزيادة فى المخزون السلعى لايشير إلى حدوث خلل معين فمن المنطقى ان كل زيادة فى النشاط الجارى يستتبعها زيادة فى المخزون السلعى، ولكن ينعكس أثر اختلال التوازن فى المخزون السلعى فى القطاع العام على قصور التناسب فيما بين الزيادة فى ايرادات النشاط الجارى وبين الزيادة المقابلة فى المخزون السلعى، ويتبين ذلك من الجدول رقم (٣) حيث بلغ معدل التطور فى ايرادات النشاط الجارى لشركات القطاع العام فى عام ٨٩ مقارنة بعام ١٩٦٩ كسنة أساس ٢٢٧,١٪ وكان معدل التطور المقابل فى المخزون السلعى قد تجاوز ذلك بثلاثة أضعاف حيث بلغ ٧٠٨,٦٪ بينما بلغ هذا المعدل فى ايرادات النشاط الجارى فى عام ٧٩ مقارنه بنفس سنة الأساس ١٧٠,٢٪ فى حين بلغ معدل التطور فى المخزون السلعى لنفس الفترة ٢١١,٤٪.

جدول رقم (٣)

التناسب بين الزيادة فى النشاط الجارى وبين الزيادة فى المخزون السلعى

القيمة بالمليون جنيه

السنة المالية	تطور ايرادات النشاط الجارى		تطور المخزون السلعى	
	ايرادات النشاط الجارى فى ١٢/٣١	معدل التطور (٪)	المخزون السلعى فى ١٢/٣١	معدل التطور (٪)
١٩٦٩	٥٣٩٣	١٠٠	١٨٥٢,٧	١٠٠
١٩٧٩	٩١٧٨	١٧٠,٢	٣٩١٦,١	٢١١,٤
١٩٨٩	١٢٢٤٥	٢٢٧,١	١٣١٢٨,-	٧٠٨,٦

المراجع بتصرف من :-

(١) مركز معلومات القطاع العام، تطور القطاع العام (٦٩-١٩٧٩)، وزارة الصناعة، القاهرة، ١٩٨٠، الجداول ١-١٣.

(٢) أحمد سالم حسين، مرجع سابق الذكر، ص ٣٥٣.

(٣) مركز معلومات القطاع العام، تقارير متابعة القطاع العام (١٩٧٩-١٩٨٩)، مركز معلومات القطاع العام، القاهرة.

(٤) الجدول السابق رقم (١)

جـ - طول فترة تصريف مخزون الانتاج التام وطول فترة تخزين المستلزمات

يقاس هذا المؤشر فى شركات القطاع العام بالمعادلتين التاليتين:

(١) فترة تصريف مخزون الأنتاج التام = (مخزون الأنتاج التام فى نهاية العام أو متوسطه فى بداية ونهاية العام) ÷ متوسط المبيعات الشهرية.

(٢) فترة تخزين المستلزمات = (مخزون المستلزمات السلعية فى نهاية العام أو متوسطه فى بداية ونهاية العام) ÷ متوسط الإستهلاك الشهرى للمستلزمات. ومتابعة الموقف بالنسبة للمعادلتين السابقتين ينعكس اختلال التوازن فى المخزون السلعى على فترة تصريف مخزون الأنتاج التام أو على طول فترة تخزين المستلزمات، وذلك فى ٢٦ شركة من شركات قطاع الغزل والنسيج، يتبين تزايد حجم مشكلة المخزون السلعى حيث ارتفع المتوسط المرجح لفترة تصريف مخزون الإنتاج التام من ١,٢ شهر إلى ٢,٢ شهر وارتفعت أعلى فترة لتصريف هذا المخزون من ٣,٣ شهر إلى ٨,٥ شهراً، كذلك فقد ارتفع متوسط فترة تخزين المستلزمات من ٦,٢ شهراً إلى ٧,٨ شهراً وارتفعت أعلى فترة تخزين للمستلزمات من ١١,٨ شهراً إلى١٢,٣ شهراً[١].

ويقترح الباحث معادلة لقياس كفاءة فترة تصريف مخزون الأنتاج التام وطول فترة تخزين المستلزمات كما يلى:-

$$\text{كفاءة فترة التصريف وفترة التخزين} = \left\{ \frac{\text{فترة تصريف المخزون من الانتاج التام}}{\text{فترة تخزين المستلزمات}} \right\} = \text{صفر}$$

(قيمة المخزون من الإنتاج التام × فترة تصريفه × معدل الفائدة السائد فى السوق على الاقتراض) + ١٠٠٪ من قيمة المخزون من الإنتاج التام - (قيمة المخزون من المستلزمات × فترة تخزينها × معدل الفائدة السائد فى السوق على الاقتراض) + ١٠٠٪ من قيمة المخزون من المستلزمات × ١ +

---

(١) يرجع لهذه البيانات فى

أ- مركز معلومات القطاع العام، تطور القطاع العام من ١٩٧٥- ١٩٧٩، الجداول من (١) إلى (١٣)، وزارة الصناعة، القاهرة، ١٩٨١.

ب- مركز معلومات القطاع العام، تقارير المتابعة السنوية لشركات قطاع الغزل والنسيج، وزارة الصناعة، القاهرة، ١٩٦٩- ١٩٨٩

وبافترض ان:

أ = قيمة المخزون من الانتاج التام

ب = فترة تصريف المخزون من الانتاج التام

ج = معدل فائدة الاقتراض السائد فى السوق

د = قيمة المخزون من المستلزمات

هـ = فترة تخزين المستلزمات

و = كفاءة فترة التصريف وفترة التخزين

فيمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة بالرموز كما يلى:-

$$و = أ \times (١ + ب\ ج) - د\ (١ + ب\ هـ) \times ١ + \frac{ب}{هـ} = صفر$$

فإذا كانت كفاءة فترة التخزين (و) موجبة فهذا يعنى تراكم الانتاج التام وعدم تصريفه فى الوقت المفروض، أما إذا كانت كفاءة فترة التخزين(و) سالبة فهذا يعنى عدم كفاءة فترة تصريف المستلزمات (مع ملاحظة أن إذا كانت كفاءة فترة التخزين سالبة لايعنى عدم كفاءة فترة تصريف المستلزمات دائماً فقد تكون المستلزمات من النوعية التى تحتاج إلى فترة طويلة لتوفيرها وهذا يتبع تخزين كميات كبيرة منها يؤثر على قيمة كفاءة فترة التخزين) أى أن المعادلة تفترض توافر الحجم الأمثل من المستلزمات.

وبتطبيق المعادلة السابقة على قطاع الغزل والنسيج (٢٦ شركة) أمكن الوصول إلى النتائج الموضحة التالية وذلك من الجدول رقم (٤)

مخزون جدول رقم (٤)

قياس كفاءة تصريف الانتاج التام بالنسبة لمخزون المستلزمات

(القيمة بالألف جنيه)

م	اسم الشركة	مخزون الأنتاج التام				مخزون المستلزمات					(٩)	(١٠)
		(١) قيمة مخزون الأنتاج التام	(٢) فترة تصريف المخزون	(٣) معدل الفائدة الاقتراض	(٤) تطبيق المعادلة	(٥) قيمة مخزون المستلزمات	(٦) فترة تخزين المستلزمات	(٧) معدل الفائدة الاقتراض	(٨) ٧×٦×٥ / ٥×	٨× ٢ / ٦	٩-٤
١	مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	٥٩٦٥	١.٧	٪١١	٧٠٨٠	٢١٨٢٤	٧.٢	٪١١	٢٩٣٤٨	٩١٦٣	(٢٠٨٣)
٢	المحلات الصناعية للحرير والقطن	٨٣٩	.٤	٪١١	٨٧٦	١١٨٨٠	٦.١	٪١١	١٩٨٥١	١٣٠١	(٤٢٥)
٣	مصر حلوان للغزل والنسيج	١٤٦٩	.٩	٪١١	١٦١٤	٨٥٢٤	٥.٩	٪١١	١٤٠٥٦	٢١٤٤	(٥٣٠)
٤	الأهلية للغزل والنسيج	٢٢٤٨	٣.٢	٪١١	٢٧٩٣	٧٥٦٦	٥.١	٪١١	١١٨١١	٥٠٩٥	(٢٣٠٢)
٥	السيوف للغزل والنسيج	٧١٥	.٨	٪١١	٧٧٨	٥٨٨٤	٤.٧	٪١١	٨٩٢٦	١٥١٩	(٧٤١)
٦	النصر للغزل والنسيج والتريكو	١٩٦٩	٣.٣	٪١١	٢٦٨٣	٢٦٨٤	٦.٣	٪١١	٤٥٤٤	٣٠٢	
٧	الشرقية للكتان والقطن	٨٤٥	١.٤	٪١١	٩٧٥	٣١٤٨	٥.٨	٪١١	٥١٥٦	١٢٤٤	(٢٦٩)
٨	مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار	٣١٨١	١.٤	٪١١	٣٦٧٠	٩٧٤٥	٦.٦	٪١١	١٦٨١٩	٣٥٦٧	١٠٣
٩	النصر للغزل والنسيج الرفيع بدمياط	١٩٤٢	١.٥	٪١١	٢٢٦٢	٦٩٢٣	٥.٨	٪١١	١١٣٤٠	٢٩٣٣	(٦٧١)
١٠	الوجه القبلي للغزل والنسيج	١٠٨٣	١.١	٪١١	١٢١٤	٦٥١٣	٣.٣	٪١١	١١٧٤٣	١٧٧٠	(٥٥٦)
١١	مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	٢٨٢	.٤	٪١١	٢٩٤	٤٨٠٢	٥.٦	٪١١	٧٧٦٠	٥٥٤	(٢٦٠)
١٢	العربية المتحدة للغزل والنسيج	٣٢٧	.٤	٪١١	٣٤١	٥٧٤١	٤.٩	٪١١	٨٣٣٠	٨١٢	(٤٧٢)
١٣	السكندرية للغزل والنسيج	٥٨٧	.٦	٪١١	٦٢٦	٦٥٩٣	٣.٤	٪١١	٨٨٤٤	١٧١١	(١٠٨٥)
١٤	الدلتا للغزل والنسيج	١٤٢	.٤	٪١١	١٤٨	٢٢٢٥	٦.٦	٪١١	٣٨٤٠	٢٣٢	(٨٥)
١٥	مصر صباغي البيضاء	١٢٨٦	.٩	٪١١	١٤١٣	٨٤٦٦	٧.٩	٪١١	١٥٨٢٣	١٨٠٢	(٣٨٩)
١٦	النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة	٧٢٩	١.-	٪١١	٨٠٩	٥٥٣٤	٦.٤	٪١١	٩٢٤٧	١٥١٦	(٧٠٦)
١٧	القاهرة للصباغة والتجهيز	١٧٣	.٨	٪١١	١٨٨	٢٤٥٦	٥.٧	٪١١	٣٩٩٥	٥٦١	(٣٧٢)
١٨	القاهرة للمنسوجات الحريرية	٥٠١	.٩	٪١١	٥٥١	٢٧٣٩	٤.٠٠	٪١١	٣٩٤٤	٨٨٧	(٣٣٦)
١٩	المنسوجات الحديثة	١٦٣	٥.١	٪١١	١٨٣	٨٧٨	١١.٨	٪١١	١٤٤٠	١٠٦	٧٧
٢٠	النصر للأسراك والمنسوجات المتازة	٢١٤٦	٣.٢	٪١١	٢٦٦٥	٥٤٣٧	٧.٧	٪١١	١٠٠٤٢	٢٨٦٩	(٢٠٤)
٢١	المصرية لغزل ونسيج الصوف	٢٠٢٨	٢.٦	٪١١	٢٦٧٣	٤٤٥٠	٦.٩	٪١١	٧٨٢٧	٢٩٤٩	(٢٧٧)
٢٢	النصر للغزل والنسيج ببورسعيد	٣١٠	١.٤	٪١١	٣٥٨	١٤٧٧	٣.١	٪١١	١٩٨٠	٨٩٤	(٥٣٦)
٢٣	النصر للملابس والمنسوجات	١٧٠٨	١.٨	٪١١	٢٠٤٦	٥٩٤٥	٤.٢	٪١١	٨٦٩١	٣٧٢٥	(١٦٧٨)
٢٤	مصر للحرير الصناعي	٣٧	.٠٥	٪١١	٣٧	٤٢٦٣	١٠٠٠٠	٪١١	٨٩٥٢	٤٥	(٨)
٢٥	العامة لمنتجات الجوت	٧٤	.١٢	٪١١	٧٥	٤٢٢٥	٤.٣	٪١١	٦٢٢٣	١٧٤	(٩٩)
٢٦	العربية للسجاد والفروشات بدمنهور	١٥٥	.٨	٪١١	١٦٩	١٢٩٨	٨.٦	٪١١	٢٥٢٥	٢٣٤	(٦٦)

وجود ثلاث شركات نتائجها موجبة أى أن هناك عدم كفاءة فى تصريف انتاجها التام، أما باقى الشركات وعددها ٢٣ كانت نتائجها سالبة أى عدم كفاءة فى فترة تخزين المستلزمات وقد طبق الباحث المعادلة السابقة على قطاع الغزل والنسيج لكفاءتها فى تصريف منتجاتها وقد تكون النتائج السالبة السابقة نتيجة للحاجة إلى تخزين الانتاج الموسمى من القطن أو الغزل عند توفرة.

د- مدى التناسب فيما بين الانتاج المحقق وبين الانتاج غير التام

من تحليل بيانات آخر خمس سنوات يتضح الاتجاه التصاعدى فى موقف مخزون الانتاج غير التام مقارناً بالانتاج المحقق على المستوى المجمع للقطاع العام وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥) حيث يعكس اتجاة التصاعد المتقدم عدم تناسب الاجزاء والمكونات

جدول رقم (٥)
التناسب بين الانتاج غير التام والانتاج المحقق[١]
(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	مخزون المستلزمات السلعية	مخزون الانتاج غير التام	مخزون الانتاج المحقق	معدل مخزون النتاج غير التام الى الانتاج المحقق معدل مخزون قطع
١٩٨٥	٣,٢	,٥	,٩	٥٥٪
١٩٨٦	٣,٣	,٦	١,٠	٦٠٪
١٩٨٧	٣,٦	,٧	١,١	٦٣٪
١٩٨٨	٤,٨	,٨	١,٣	٦١٪
١٩٨٩	٥,٦	١,٣	١,٧	٧٧٪

(١) استخرجت هذه البيانات من المصادر التالية:

آ- مركز معلومات القطاع العام ،دراسة عن المخزون ومؤشراته فى شركات القطاع العام، مرجع سابق الذكر (الجداول التفصيلية) يوليو ١٩٨٩ ص ص ٢١- ٣٣.

ب- مركز معلومات القطاع العام (شعبة البحوث والدراسات العامة)، المخزون لشركات هيئة القطاع العام فى ١٩٨٩، مرجع سابق الذكر، ١٩٩٠- ص ص ١- ٤.

للتكامل فى الانتاج التام، وهذا ينعكس على تخطيط الانتاج والمشتريات ومدى توافر التمويل للمستلزمات المستوردة وامكانيات تدبير النقد الاجنبى وفتح الاعتمادات المستندية لتوريد مستلزمات الانتاج فى التوقيتات المناسبة لتكامل المنتج النهائى فى أقصر دورة انتاج ممكنة.

هـ - مدى تناسب مخزون قطع الغيار بالمقارنة بالمعدات المقابلة

عند تحليل موقف مخزون قطع الغيار بالآلات والمعدات المقابلة فى القطاع العام فى الخمس سنوات الاخيرة- يلاحظ زيادة مخزون قطع الغيار بمعدل ٢٤٥٪ بينما كانت الزيادة فى الالات والمعدات التى ترتبط بها قطع الغيار يقتصر على ١٢٢٪ وتبعاً لذلك فقد ارتفع معدل مخزون قطع الغيار إلى المعدات المقابلة من ٥٪ عام ١٩٨٥ إلى ١١٪ عام ١٩٨٩ كما يتبين من الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

مدى التناسب بين مخزون قطع الغيار والمعدات المقابلة[١]

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	مخزون قطع الغيار	الالات والمعدات	الغيار إلى المعدات المقابلة
١٩٨٥	١,١	٢٠,٥	٥٪
١٩٨٦	١,٤	٢١,٧	٦٪
١٩٨٧	١,٦	٢٢,٨	٧٪
١٩٨٨	١,٩	٢٤,٢	٨٪
١٩٨٩	٢,٧	٢٥,١	١١٪

(١) استخرجت البيانات من :-

أ- مركز معلومات القطاع العام، دراسة عن المخزون ومؤشراته فى شركات القطاع العام (الجداول التفصيلية)، مرجع سابق، ص ص ٢١-٣٣

ب- وزارة الصناعة، (المجازات ونتائج أعمال القطاع العام)- جداول الميزانية التجميعية والمخزون أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، وزارة الصناعة، القاهرة.

مما سبق يتضح زيادة حجم المخزون السلعى فى القطاع العام مع عدم التناسب فيما بين هذه الزيادة والزيادة فى النشاط الجارى، وكذا طول فترة تصريف مخزون الانتاج التام مع طول فترة تخزين المستلزمات وعدم التناسب أيضاً بين الانتاج المحقق وبين الانتاج غير التام، وبين مخزون قطع الغيار بالمقارنة بالمعدات المقابلة.

ونتيجة لهذه المؤشرات قد يكون مخزون المستلزمات راكداً بالنسبة لسوق بيعه فى حين أن قيمته ثابتة داخل الوحدة وذلك نظراً لامكانية استخدامه فى العمليات الانتاجية، بالاضافة إلى أن مخزون الانتاج غير التام لاقيمة بيعية له إلا بعد استكمال دورة انتاجة، كما ان مخزون قطع الغيار لن يكون مجدى إلا بالنسبة للآلات التى اشترى من أجلها، كل ذلك بصرف النظر عن طول فترة التخزين والتصريف.

ولذا يخلص الباحث من التحليل السابق إلى أن بيع المخزون السلعى بمفردة منفصلاً عن الوحدة الاقتصادية قد يؤثر على قيمة هذا المخزون تأثيراً سلبياً مما يحتاج إلى اسلوب محاسبى سليم لتقييم المخزون فى حالة تخصيص الوحدة الاقتصادية يحوز قبول كل من البائع الممثل فى القطاع العام، والمشترى الممثل فى الوحدة الاقتصادية بعد تخصيصها.

الفصل الثانى

التقييم المقترح للمخزون السلعى لأغراض التخصيص

يقترح الباحث اسلوب حق الملكية النسبية لتقييم المخزون السلعى لوحدات القطاع العام المعروضة للتخصيص وبموجب هذا الاسلوب يتم تسجيل المخزون السلعى بالقيمة الحالية للقيمة العادلة لهذا المخزون فى الميزانية الافتتاحية للوحدة بعد التخصيص وتعتبر الدولة(او من يمثل القطاع العام فى هذه الحالة) كمستثمر فى الوحدة الاقتصادية فى هذه الحاله بقيمة هذا المخزون على ان يكون هذا الاستثمار مرتبط بفترة بيع هذا المخزون بواسطة الوحدة الاقتصادية بعد تخصيصها وهذا يحتاج الى معالجة محاسبية خاصة يمكن ان نتناولها بعد توضيح بعض المفاهيم التالية

اولا.القيمة العادلة للمخزون السلعى

عرفت لجنة معايير المحاسبة بانجلترا وويلز[١]القيمة العادلة بانها السعر الذى يمكن ان يباع به الاصل فى المعاملات الحرة بعيدا عن الاطراف المشتركة فى عملية البيع أو الشراء[٢] Arm's length transaction

وقد عرفتها لجنة قواعد المحاسبة الدولية[٣] بانها المبلغ الذى يمكن ان يستبدل به اصل بين مشترى وبائع راغبين ومتطلعين الى معاملة متساوية بينهما.

من التعريفين السابقين يمكن ان يخرج الباحث ببعض الخصائص للقيمة العادلة لاغراض استخدامها فى الاسلوب المقترح كما يلى :

---

(1) The Instituts of Charatereed Accountant in England & Wales, Accounting Standards, London, 1986-1987, p. 281, parg. 25.

(٢) اتفق مجلس معايير المحاسبة بالولايات المتحدة الامريكية مع لجنة معايير المحاسبة بانجلترا وويلز ويمكن الرجوع فى ذلك إلى:
American Institute of Certified public Accountants, Accounting Princiles Board, N.Y, AICPA, Sept. 1964, pp. 8421-3

(3) International Accounting Standards Committee, International Accounting Standards, Dotesios (printers) LTD, London 1989, P. 306.

١- القيمة العادلة هى قيمة الاصل التى يتفق عليها كل من البائع والمشترى.

٢- فى حالة عدم اتفاق البائع والمشترى على قيمة معينة للاصل تحدد قيمة الاصل بعيداً عنهما، وبناء على القيمة فى المعاملات الحرة. ويشترط لتحديد هذه القيمة فى هذه الحالة مايلى :

أ- وجود سوق نشطة التداول

ب- ان القيمة العادلة هى قيمة اصل يباع او يستبدل.

وفي رأى الباحث ان السوق السائدة فى حالة تخصيص وحدات القطاع العام لها بعض الخصائص التى تحول دون الوصول الى القيمة العادلة للمخزون السلعى يرتضيها كل من البائع والمشترى وذلك لما يلى

أ- عدم توافر سوق نشطة التداول، وقد يؤدى الاعلان عن تخصيص وحدات القطاع العام الى ظهور فئة من المشترين تحتكر الطلب على مثل هذه الوحدات محاولة منها فى تخفيض السعر وعدم الوصول الى السعر العادل له.

ب- ان الغرض من حيازة بعض انواع المخزون السلعى فى وحدات القطاع العام هو تعزيز نشاطها الصناعى مثل المواد المشتراه بغرض التصنيع والمنتجات تحت التصنيع، وقطع الغيار ، وقد يؤدى بيع هذه الانواع من المخزون الى عدم امكانية الحصول على القيمة العادلة لها الا بعد استكمال تصنيعها.

جـ- اذا كانت الوحدة المعروضة للتخصيص تحتكر انتاج او بيع منتج معين، فان ذلك قد يؤدى الى زيادة طلب المشترين على شراء هذه الوحدة وبالتالى زيادة المنافسة مما يؤدى الى ارتفاع - غير حقيقى- للسعر خاصة اذا كان الطلب على هذا المنتج كبير .

د- قد يكون الاسلوب الامثل للوصول الى القيمة العادلة للمخزون السلعى للوحدات الاقتصادية للقطاع العام المعروضة للتخصيص هو الاعلان عن بيع هذا المخزون فى مناقصات عالمية، وهذا من شأنه ان يؤدى الى دخول افراد ومؤسسات اجنبية لشراء هذا المخزون، مع اعطائهم تسهيلات لخروج هذا المخزون خارج الدولة، مما قد يؤدى الى

التاثير السلبى على موارد الدولة، ذلك لان تخصيص وحدات القطاع العام داخل الدولة - حتى ولو لم يتوافر السعر العادل - هى عملية تحويل لجزء من الثروة من ملكية الدولة إلى ملكية الافراد، وهذا لن يؤثر فى الثروة على المستوى القومى ككل، اما خروج هذه الثروة خارج الدولة فسيكون من شأنه التاثير على اجمالى الثروة القومية خاصة اذا كان المقابل للبيع غير عادل. وهو من شأنه ان يخالف الهدف من التخصيص وهو رفع الكفاءة فى استخدام الموارد وازالة الاختلالات الداخلية والخارجية التى تعانى منها الوحدات الاقتصادية .

ونتيجة لما تقدم لن يعبر سعر السوق السائد[1] عن القيمة العادلة للمخزون السلعى لوحدات القطاع العام المعروضة للبيع، وعلى ذلك يحتاج الامر الى ايجاد اسلوب اخر للوصول الى القيمة العادلة للمخزون السلعى غير عرضة للبيع فى السوق، واعتماد سعر السوق كقيمة عادلة له. فضلا عن ان البيع بسعر التكلفة لن يكون عادلا بالنسبة لوحدات القطاع العام.

ولذا يقترح الباحث حق الملكية النسبية لمعالجة المخزون السلعى لوحدات القطاع العام المعروضة للتخصيص ويقتضى هذا الاسلوب يتم تقييم المخزون السلعى ووضعه فى

---

(١) انقسم الكتاب إلى مؤيدين ومعارضين لمبدأ التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل. فالمؤيدين لهذه الطريقة يدعون أنها تظهر مبلغاً معقولاً فى الميزانية العمومية ولا ينتج عنها وجود إيرادات غير محققة. كذلك يدعون أن ضربات الخط المؤقتة الناتجة عن تذبذبات فى أسعار السوق لايتم نقلها إلى الحسابات لمجرد اختيار تاريخ خاص للميزانية العمومية. أما أراء المعارضين فترى أن الاصول المتداولة عبارة عن تجميع للثروة يمكن التصرف بها بسرعة. أو عبارة عن أصل يحل محل النقد فإنه يكون من الملائم تقييمها بالقيمة العادلة والتى تكون عادة القيمة السوقية فى الظروف العادية. فالوحدة الاقتصادية لا يهمها التكلفة لمثل هذه البنود ولكن يكون هما منصباً على النقدية الممكن تحصيلها منها عند تصريفها. وتعتبر الاستثمارات مميزة عن المخزون السلعى لانها عادة ما تباع بدون مجهود بينما يعتبر من غير المناسب تحقيق أرباح من البضاعة قبل التأكد من البيع. يرجع فى ذلك إلى

- لجنة قواعد المحاسبة الدولية، تعريب د. عصام عرعى، قواعد المحاسبة الدولية، مجموعة ساها وشركاهم، نيقوسيا، اكتوبر ١٩٨٩، ص ٣٥١.

ميزانية الوحدة بعدتخصيصها كحصة مساهمة الدولة فى الاستثمار فى الوحدة الاقتصادية بعد التخصيص وهنا تثار مشكلة بأى قيمة يقيم هذا المخزون فى ضوء عدم صلاحية سعر السوق السائد بالاضافة إلى وضع المخزون السلعى فى ميزانية الوحدة بالتكلفة التاريخية يسمح لادارة الوحدة الجديدة بأن تقرر الايراد وفقاً لاهوائها وذلك لامكانية بيع بعض من هذا المخزون بسعر منخفض وتعيد شراءه فوراً، وبذلك قد تحقق ربحاً يدرج فى حساب الارباح والخسائر وأيضاً يوزع هذا الربح كحصة للدولة مع أن هذه العملية لم تغير من الوضع الاقتصادى للوحدة.

وهذا ماجعل الباحث يلجأ إلى تقييم المخزون السلعى بالقيمة العادلة ولكن هذه القيمة لم تتحقق بعد حيث لم يتم بيع المخزون السلعى من قبل الوحدة الاقتصادية بعد تخصيصها.

ويكون من المناسب تقييم المخزون السلعى بالقيمة الحالية للقيمة العادلة له. وذلك بعد حساب معدل الخصم المناسب والذى سوف نتناوله فى حينه ولكن كيف يمكن حساب القيمة العادلة.

القيمة العادلة فى هذه الحالة هى القيمة التى يمكن دفعها مقابل المخزون السلعى خلال فترة بيعه مخصوماً منها أى قيمة متبقية لهذا المخزون بعد الفترة المحددة .على أن يتم الاتفاق بين البائع (الدولة) والمشترى على هذه القيمة قبل التخصيص وفى حالة عدم الاتفاق تكون القيمة العادلة مساوية للقيمة الاستبدالية لهذا المخزون[1].

---

(١) تنص قواعد المحاسبة الدولية، فى القاعدة رقم ٢٥ (محاسبة الاستثمارات) الفقرة رقم ١٣ على ما يلى

١- إذا تم تملك الاستثمار بواسطة مبادلة أصول موجودة لدى المؤسسة مقابل هذا الاستثمار فإن تكلفة الاستثمار تكون القيمة العادلة للأصول المبادل، وقد يكون مناسباً أخذ القيمة العادلة للأستثمار للدلالة على التكلفة إذا كانت أكثر وضوحاً من قيمة الأصل المبادل.

يرجع فى ذلك إلى:

International Accounting Standards Committee, International Accounting Standards, Dotesios (printers) LTD, London, 1989 P.307.

ثانياً ،معدل خصم القيمة الحالية

هو معدل الخصم الذى يستخدم لحساب القيمة الحالية للقيمة العادلة للمخزون السلعى بعد تخصيص الوحدة الاقتصادية مباشرة، وهو المعدل الذى يحقق للبائع (الدولة) القيمة التى يتوقع الحصول عليها من بيع المخزون السلعى بحيث تتساوى هذه القيمة مع القيمة العادلة للمخزون السلعى.

ويقوم كل من البائع (الدولة)والمشترى بحساب هذا المعدل بغرض تحديد القيمة البيعية المناسبة لهما، وقد يهتدى كل من البائع والمشترى لتحديد هذا المعدل بمعدل الاقتراض السائد فى السوق، والذى كان المشترى سيدفعه لو اقترض الاموال الضرورية لشراء المخزون السلعى لبدء نشاطه.

ثالثاً، القيمة البيعية الواجبة السداد

وهى المبالغ التى يجب تسديدها للدولة مقابل الاستثمار فى الوحدة الاقتصادية بعد تخصيصها بقيمة المخزون السلعى، وتنقسم إلى

أ-أساس تكلفة المخزون السلعى

والذى يستخدم لتخفيض قيمة المخزون السلعى فى جانب الاصول المتداولة من ميزانية الوحدة بعدالتخصيص وهى تتكون من مجموع تكاليف الشراء والتحويل والتكاليف الاخرى اللازمة لتحضير المخزون السلعى فى وضعه ومكانه عند بيع الوحدة الاقتصادية.

ب-ربحية المخزون السلعى والأعباء التمويلية

يعتبر الفرق بين القيمة المحصلة وتكلفة المخزون السلعى بالنسبة للبائع (الدولة) أرباح لهذا المخزون، اما بالنسبة للمشترى فتعتبر أعباء تمويلية لقيمةالمخزون السلعى التى كان سيدفعها لو اقترض هذه الاموال. وقد عبر عن هذا الفرق فى الاسلوب المقترح بمعدل الخصم السابق تناوله.

رابعاً: فترة بيع المخزون السلعى

هى الفترة التى ينتظر بيع المخزون السلعى فيها، وفى حالة عدم البيع أو البيع بأقل أو أكثر من القيمة فتعامل الزيادة أو التخفيض كما سيوضح عند عرض الاسلوب المقترح.

المعالجة المحاسبية للمخزون السلعى
طبقا للتقييم المقترح

يتم استثمار ما يساوى القيمة الاستبدالية للمخزون السلعى فى حسابات الوحدة الاقتصادية بعد تخصيصها، مع مراعاة أن ما يتم استثمارة ليس قيمة المخزون السلعى، ولكن ما يقابل استبدال هذا المخزون فى ظروف السوق نشطة التداول، وأيضاً مايقابل دفع قيمة هذا المخزون عند التخصيص، وعلى هذا الاساس فإن قائمة المركز المالى للوحدة بعد التخصيص يجب أن يظهر فيها حساب يعبر عن هذا المخزون، مع توضيح انه مخزون مستثمر من الغير كى يسهل التفرقة بينه وبين المخزون المشترى بواسطة الوحدة بعد التخصيص، وفى الجانب المقابل يظهر حساب يمثل التزاماً مستحقاً يثبت حق القطاع العام فى ما يوازى قيمة المخزون السلعى الاجمالية المتفق عليها فى عقد استثمار المخزون ويمكن تناول المعالجة المحاسبية لهذه العملية فى الخطوات التالية :

أولا:- عند بدء التخصيص

يتم تقييم المخزون السلعى بالقيمة الحالية للقيمة العادلة باستخدام معدل فائدة للمخزون السلعى يعبر عن الفرق بين تكلفة المخزون والقيمة العادلة لهذا المخزون المراد استثمارة ولتوضيح معالجة استثمار قيمة المخزون السلعى فى دفاتر الوحدة الاقتصادية بعد التخصيص تظهر هذه القيمة فى كل من جانب الاصول والخصوم فى أول قائمة للمركز المالى(القائمة الافتتاحية للوحدة الاقتصادية بعد التخصيص) كما يلى :

المركز المالى الافتتاحى للوحدة الاقتصادية بعد التخصيص

الأصـــول		الخصوم	
xxx	اصول متداولة المخزون السلعى مقيم بالقيمة الحالية للقيمة العادلة	xxx	خصوم طويلة الأجل[1] التزام مقابل استثمار الدولة بالمخزون السلعى

ثانياً . بعد انتهاء السنة المحاسبية الاولى

أ - يخفض جانب الأصول (المخزون السلعى) بتكلفة المباع فعلا من المخزون السلعى خلال السنة.

ب- ويخفض الجانب المقابل (جانب الخصوم) بقيمة اساس الاستثمار (جدول رقم (٦)) .

ج- تحمل قائمة الدخل (مدين) بتكلفة المباع فعلاً من المخزون السلعى بالاضافة إلى الفائدة على التزام الاستثمار وهذا المبلغ يعتبر فائدة على التزام الاستثمار بالنسبة للمشترى وأرباح استثمار بالنسبة للبائع[2]

---

(١) ادراج هذا الالتزام كخصوم طويلة الاجل قياساً على قاعدة المحاسبية الدولية رقم (٢٥) (محاسبة الاستثمار) الفقرةرقم(٨)والتى أوردت أن الاستثمارات التى تمتلك من أجل حماية أو تسهيل أو تعزيز نشاط تجارى قائم أو علاقة تجارية مع مؤسسة أخرى، غالباً لايكون الغرض منها استعمالها كمصدر سيولة لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليه وإنما كاستثمار تجارى لمنفعة مستمرة للمؤسسة ولهذا يجب أن تدرج - حتى ولو كانت استثمارات قابلة للتداول- كاستثمارات طويلة الاجل يرجع فى ذلك إلى:-

-International Accounting Standards, op - cit, P.307

(٢) ان الفوائد والعائد من حقوق الامتيازات وتوزيعات الارباح والايجارات تعتبر عائداً على الاستثمارات وتدرج كإيراد. ولكن فى بعض الحالات فإن هذا الدخل لايمثل عائداً وإنما يعتبر استرداداً لتكلفة (الاستثمارات فى المخزون السلعى فى حالة البحث) مثلاً عند شراء أوراق مالية تحمل فائدة تدفع إلى حاملها، فقد يتم الشراء فى تاريخ تراكمت فيه فوائد مستحقة ولكنها لم تدفع بعد ولذلك تؤخذ فى الاعتبار عند بيعها الفوائد المتراكمة. لذلك عندما يستحق دفع الفوائد العائدة من هذه الأوراق يجب أن يفصل بين الفوائد الخاصة بالمدة قبل تاريخ الشراء من تكلفه الاستثمار. وعند الإعلان عن توزيعات أرباح الاسهم، الخاصة بالفترة ماقبل تاريخ الشراء، فإنه فى هذه الحالة يتم أتباع معالجة مماثلة. وإذا تعذر الفصل بين أرباح ما قبل وما بعد الشراء، ما عدا الفصل العشوائى، فمن الطبيعى أن يتم تخفيض تكلفة الاستثمار بقيمة الارباح المستحقة فقط عندما يكون من الواضح أن هذه الارباح تمثل استرداداً لجزء من التكلفة.

يرجع فى ذلك إلى

International Accounting standards, OP- cit, PP.307-309

د- يعاد تقييم المخزون السلعى المتبقى فى نهاية السنة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، فإذا كان هناك زيادة عن القيمة المدرجة سابقاً نتيجة إعادة التقييم فيتم تقيدها مباشرة إلى حقوق المستثمرين (القطاع العام) تحت حساب فائض إعادة التقييم، أما إذا كان هناك انخفاض فى القيمة المدرجة فإنه يخصم من القيمة الاستردادية التى ستدفع للقطاع العام فى نهاية السنة المحاسبية، ماعدا ذلك الجزء منه الذى يعتبر متعلق بزيادة سابقة نتجت عن إعادة التقييم وأدرجت من قبل فى حساب فائض إعادة التقييم(لحساب حقوق المستثمر من القطاع العام) فإنه يحمل على تلك الزيادة التى سبقت.

أما فى حالة وجود زيادة فى إعادة التقييم متعلقة مباشرة بإنخفاض سابق فى القيمة المدرجة لنفس المخزون السلعى، وجرى بالفعل خصمه من القيمة السنوية المدفوعة للقطاع العام، ففى هذه الحالة تقيد هذه الزيادة إلى ح/القطاع العام للمدى الذى يساوى ما سبق قيدة من انخفاض. ويظهر حساب فائض إعادة التقييم كما يلى :

حساب فائض إعادة تقييم المخزون السلعى

xx	زيادة فى إعادة تقييم القيمة المدرجة للمخزون السلعى المستثمر بواسطة القطاع العام	xx	تخفيض فى القيمة المدرجة بعد زيادة سابقة
		xx	رصيد ح/ فائض إعادة التقييم يعاد إستثماره مرة أخرى لفترة أخرى يتفق عليها فى عقد إستثمار المخزون السلعى
xx		xx	

كما يظهر حـ/ إستثمارات القطاع العام كما يلى

حـ/إستثمارات القطاع العام (القيمة الإستردادية)

xx	تخفيض فى القيمة المدرجة بدون سابق زيادة	xxx	القيمة الإستردادية
xx	رصيد ما يدفع للقطاع العام في نهاية السنة مقابل إستثماره بالمخزون السلعى		
xx			

ويصور حساب الأرباح و الخسائر بالصورة التالية :[1]

حـ/ الأرباح والخسائر

عن السنة الأولى المنتهية فى ١٩ /١٢/٣١

xx	الفائدة السنوية		
xx	تكلفة المباع فعلاً من المخزون السلعى خلال العام		
xx			

(١) يسمى هذا الحساب قبل التخصيص بحساب العمليات الجارية. أما بعد التخصيص فيسمى حساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل إذا جمع مع حـ/ المتاجرة.

كما يكون المركز المالى كما يلى

المركز المالى للوحدة الإقتصادية بعد السنة الأولى

فى ١٩ /١٢/٣١

أصول		خصوم	
أصول متداولة		خصوم طويلة الأجل	
المخزون السلعى مقيم بالقيمة الحالية للقيمة العادلة	xxx	التزام مقابل لأستثمار الدولة بالمخزون السلعى	xxx
يخفض بتكلفة المباع فعلا من المخزون السلعى خلال العام	xx	يخفض بأساس الإستثمار	xx

ثالثاً . بعد انتهاء كل سنة محاسبية

يتم معالجة استثمار المخزون السلعى كما حدث فى ثانيا بعد انتهاء كل سنة محاسبية حتى تنتهى فترة الاستثمار.

رابعاً . بعد انتهاء فترة الاستثمار

أ- يعالج الفرق بين تكلفة الاستثمار فى المخزون السلعى وقيمة استرداده، والذى يكون اما بالخصم (الخسارة) أو بالزيادة (الارباح) بإطفاء خلال المدة بين تاريخ تخصيص الوحدة الاقتصادية وتاريخ استحقاق الزيادة أو النقص وذلك لتحديد الثبات فى المردود الفعلى من هذا الاستثمار.

ب- تقيد القيمة المتبقية من المخزون السلعى بعد انتهاء فترة الاستثمار لحساب القطاع العام، ويمكن إعادة استثمار هذا الفرق مرة أخرى بالاتفاق مع البائع أو تسويته.

الفصل الثالث

التطبيق العملى للتقييم المقترح للمخزون السلعى

بناء على الأسلوب المقترح لتقييم المخزون السلعى إختار الباحث شركة صناعة اليايات و مهمات وسائل النقل كأحدى وحدات القطاع العام لتطبيق الأسلوب المقترح عليها، و قد كانت بياناتها كما يلى

١-القيمة السوقية للمخزون السلعى سبعة مليون جنيه [١]

٢-تكلفة المخزون السلعى خمسة مليون جنيه.

وبغرض تخصيص هذه الشركة فقد إتفقت كل من وزارة الصناعة ممثلة عن القطاع العام كبائع مع مشترى هذه الشركة على ما يلى

١- فترة بيع المخزون السلعى خمس سنوات تبدأ فى يناير ١٩٩٠.

٢- القيمة الإستردادية التى سيدفعها المشترى سنويا، ١٦٠٠٠٠٠جنيه.

٣- معدل الأرباح المنتظر تحقيقه (الفرق بين القيمة السوقية "العادلة" والتكلفة)٨٪.

٤- تدفع القيمة الإستردادية فى نهاية كل سنة مالية.

ويمكن تطبيق الأسلوب المقترح على البيانات السابقة كما يلى

أولاً: حساب القيمة الحالية للقيمة العادلة للمخزون السلعى

تحسب القيمة الحالية للقيمة العادلة رياضياً بإستخدام معادلة القيمة الحالية التالية :

$$\text{القيمة الحالية} = \text{القيمة الاستردادية} \left(\frac{١ + (١ + \text{معدل الربح})^{\frac{١}{\text{المدة}}}}{\text{معدل الربح}} \right)$$

(١) تم تقريب الأرقام حتى أقرب مليون

بتطبيق هذه المعادلة على البيانات السابقة

$$\text{القيمة الحالية} = ١٦٠٠٠٠٠ \left(\frac{١ + (١+٠.٠٨)^{-٥}}{٠.٠٨} \right) = ٦٣٨٨٣٢٠$$

ويمكن إستخراج القيمة الحالية لوحدة النقد لعدد من السنوات "خمس سنوات" بسعر فائدة ف(٨٪) بإستخدام الجداول الرياضية المعدة طبقا للمعادلة السابقة وهى جداول القيمة الحالية لدفعة عادية مبلغها وحدة النقود تدفع أخر كل سنة"تاريخ إعداد الميزانية العمومية" لمدة (ن) من السنوات لتصبح المعادلة كما يلى (١)

القيمة الحالية = القيمة الإستردادية(القيمة الحالية لجنيه واحد بسعر فائدة (ف) المدة(ن)من السنوات) = ١٦٠٠٠٠٠ (٣.٩٩٢٧) = ٦٣٨٨٣٢٠

ثانياً . المعالجة المحاسبية للقيمة الحالية للقيمة العادلة للمخزون السلعى:-

عند بدء نشاط الوحدة الإقتصادية بعد تخصيصها يحمل حساب المخزون السلعى بالقيمة الحالية للقيمة العادلة للمخزون السلعى كحساب مدين، يقابله إلتزام إستثمار القطاع العام بالمخزون السلعى بنفس المبلغ كحساب دائن، فتكون قائمة المركز المالى عند بدء النشاط كما يلى

قائمة المركز المالى لشركة صناعة اليايات ومهمات وسائل النقل

عند بدء النشاط بعد التخصيص

الأصول	أصول متداولة	الخصوم	خصوم طويلة الأجل
٦٣٨٨٣٢٠	المخزون السلعى المقيم بالقيمة الحالية للقيمة العادلة	٦٣٨٨٣٢٠	التزام إستثمار الدولة بالمخزون السلعى.
xxx	يخفض بتكلفة المباع فعلا من المخزون السلعى في ١٢/٣١ من كل عام طوال فترة بيع المخزون	xxx	يخفض باساس الإستثمار فى ١٢/٣١من كل عام طوال فترة بيع المخزون السلعى.
٦٣٨٨٣٢٠		٦٣٨٨٣٢٠	

(١) يرجع فى ذلك إلى د. سعد السعيد عبدالرزاق، مراجع الرياضة المالية - الجداول المالية، دار الفكر العربى، ١٩٨٤، ص ص ٥٣-٦٩.

١-يخفض إلتزام الإستثمار فى المخزون السلعى كل فترة محاسبية فى الشركة بعد التخصيص بأساس الإستثمار فى المخزون السلعى ويستخرج بأسلوب استهلاك القروض كما فى الجدول رقم (٦)، وذلك فى نهاية كل سنة مالية حتى تنتهى فترة الإستثمار و التى تم تحديدها بالإتفاق بين المشترى و البائع ومع إستمرار تخفيض الإلتزام يكون كما فى الجدول رقم(٦).

٢-يعتبر أساس الإستثمار فى المخزون السلعى كتسديد لإلتزام الإستثمار من جانب الشركة بعد تخصيصها،(١٦٠٠٠٠٠- الربح)(١٦٠٠٠٠٠- ٥١١٠٦٦ = ١٠٨٨٩٣٤).

٣-الفائدة (الربح)على الإلتزام حيث يعتبر قيمة المخزون السلعى كقرض تمويلى يستحق عنه فائدة(ربح) وتحتسب الفائدة على السنة الأولى كما يلى

(القيمة الحالية)*٨٪ = ٥١١٠٦٦

جدول رقم (٦)

حساب أساس الإستثمار والفائدة على الإستثمار وإلتزام الإستثمار

التاريخ	البيـــان	مكونات القيمة الإستردادية			التزام الإستثمار بالمخزون السلعى (٤)=٣-٤
		القيمة الإستردادية (١)=(٢+٣)	الفائدة(الربح) (٢)	لسداد الإستثمار (٣)	
٩٠/١/١	إجمالى إلتزام الإستثمار فى المخزون السلعى	–	–	–	٦٣٨٨٣٢٠
٩٠/١٢/٣١	القيمة الإستردادية المدفوعة	١٦٠٠٠٠٠	٥١١٠٦٦	١٠٨٨٩٣٤	٥٢٩٩٣٨٦٠
٩١/١٢/٣١	القيمة الإستردادية المدفوعة	١٦٠٠٠٠٠	٤٢٣٩٥١	١١٧٦٠٤٩	٤١٢٣٣٣٧
٩٢/١٢/٣١	القيمة الإستردادية المدفوعة	١٦٠٠٠٠٠	٣٢٩٨٦٧	١٢٧٠١٣٣	٢٨٥٣٢٠٤
٩٣/١٢/٣١	القيمة الإستردادية المدفوعة	١٦٠٠٠٠٠	٢٢٨٢٥٦	١٣٧١٧٤٣	١٤٨١٤٦١
٩٤/١٢/٣١	القيمة الإستردادية المدفوعة	١٦٠٠٠٠٠	١١٨٥٤٠	١٤٨١٤٦١	صفر
		٨٠٠٠٠٠٠	١٦١١٦٨٠	٦٣٨٨٣٢٠	–

يستمر تخفيض المخزون السلعى فى جانب الاصول بقيمة المخزون السلعى المباع ، كما يخفض التزام االاستثمار بإساس الاستثمار كما هو محسوب بالجدول السابق رقم (٦) العمود رقم (٣) ، ويلاحظ ان قائمه الدخل تحمل سنويا بقيمة المخزون السلعى المباع(دائن) بالاضافة الى الفائدة المحسوبة طبقا للجدول السابق أيضا العمود رقم(٢)(مدين) كما ان المخزون المباع مطروحا منه الفائدة سيكون أكبر فى السنوات الأولى ثم يقل بالتدريج حتى يصل الى الصفر فى نهاية فترة بيع المخزون.

ثالثا: يخفض المخزون السلعى المقيم بالقيمة الحالية للقيمة العادلة بقيمة المباع فعلا كل سنة بالتكلفة، فأذا فرض بيع المخزون السلعى فى خمس سنوات بقيم مختلفة كما يلى:-

السنة الأولى ١٩٩٠ = ١٢٧٧٦٦٤

السنة الثانية ١٩٩١ = ١٩١٦٤٩٦

السنة الثالثة ١٩٩٢ = ٩٥٨٢٤٨

السنة الرابعة ١٩٩٣= ٦٣٨٨٣٢

السنة الخامسة١٩٩٤=١٥٩٧٠٨٠

يلاحظ مايلى على ماسبق من معالجات :-

أ- افتراض بيع قيم المخزون السلعى السابقة وانها تساوت مع القيمة الحالية المحسوبة من قبل، وفى الواقع العملى انها كثيرا مالا تتساوى حيث قد يتبقى بعض المخزون السلعى غير المباع فى نهاية المدة وهو ماسنتعرض له فى حينه .

ب- أن قائمة الدخل للشركة بعد التخصيص تحمل سنويا بقيمة المباع فعلا من المخزون السلعى بالتكلفة ، بالاضافة الى الارباح المحسوبة طبقا للجدول رقم(٦) ، ولاتظهر القيمة الاستردادية فى قائمة الدخل مع ملاحظة ان الارباح تكون اكبر فى السنوات الاولى ثم تقل تدريجيا بأنخفاض التزام استثمار الدولة بالمخزون السلعى ، لذا فإن مجموع الارباح مضافا اليه تكلفة المباع من المخزون ستكون اكبر فى السنوات الاولى ثم تقل بالتدريج حتى تصل الى الصفر فى نهاية فترة البيع المتفق عليها .

جدول رقم(٧)

قوائم دخل شركة صناعة اليايات و مهمات وسائل النقل الخفيف لبيان ما سيكون عليه معالجة المخزون السلعى بعد التخصيص

بيـــان	من السنة المنتهية فى ١٩٩٠/١٢/٣١		من السنة المنتهية فى ١٩٩١/١٢/٣١		من السنة المنتهية فى ١٩٩٢/١٢/٣١		من السنة المنتهية فى ١٩٩٣/١٢/٣١		من السنة المنتهية فى ١٩٩٤/١٢/٣١		أرصدة قوائم الدخل فى نهاية سنواتها	
	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن
× تكلفة المباع من المخزون السلعى والذى دفع من ضمن القيمة الإستردادية للقطاع العام فى آخر كل سنة.	١٢٣٢٦١٤		١٩١٦٤٩٦		٩٥٨٢٤٨		٦٣٨٨٣٢		١٥٩٧٠٨٠		٦٣٨٨٣٢٠	
× فائدة إلتزام إستعمار القطاع العام بالمخزون السلعى	٥١١٠٦٦		٤٢٣٩٥١		٣٩٩٦٧		٢٦٨٢٥٩		١١٨٥٤٠		١٩١١٦٨٠	
	١٧٨٨٧٣٠		٢٣٤٠٤٤٧		١٢٨٨١١٥		٨٦٧٠٨٨		١٧١٥٦٢٠		٨٠٠٠٠٠٠	

جدول رقم (٨)

المراكز المالية لشركة صناعة اليايات ومهمات وسائل النقل

بيـــان	فى ١٩٩٠/١٢/٣١		فى ١٩٩١/١٢/٣١		فى ١٩٩٢/١٢/٣١		فى ١٩٩٣/١٢/٣١		فى ١٩٩٤/١٢/٣١		المراكز المالية المعدلة فى نهاية سنواتها	
	اصـول	خصـوم	اصـول	خصـوم	اصـول	خصـوم	اصـول	خصـوم	اصـول	خصـوم	اصـول	خصـوم
أولا: الاصول مخزون السلعى مقيم بالقيمة الدفترية المعدلة المتبقى بالمخازن والمباع بالتكلفة مع المخزون السلعى خلال كل سنة	٦٣٨٨٣٢٠ ١٢٧٧٦٦٤		٥١١٠٦٥٦ ١٩١٦٤٩٦		٣١٩٤٦١٦٠ ٩٥٨٢٤٨		٢٢٣٥٩٩٢ ٦٣٨٨٣٢		١٥٩٧٠٨٠ ١٥٩٧٠٨٠		١٨٥٢٦١٢٨ ٦٣٨٨٣٢٠	
ثانيا: الخصوم إلتزام إستعمار القطاع العام بالمخزون السلعى × يخفض بالسداد الاستعمار فى آخر كل سنة	٦٣٨٨٣٢٠ ١٠٨٨٩٢٤		٥٢٩٩٣٨٦ ١١٣٩٠٤٩		٥١١٣٣٣٧ ١٢٧٠١٣٣		٢٨٥٣٢٠٤ ١٣٧١٧٤٣		١٥٨١٤٩١ ١٥٨١٤٩١		٢٠١٤٥٧٠٨ ٦٣٨٨٣٢٠	
	٥١١٠٦٥٦	٥١٩٩٢٨١	٣٢٩٤٤٩٠	٥١٣٣٣٣٧	٢١٣٥٩١٢	٢٨٥٣٢٠٤	١٥٩٣٠٨٠	١٥٨١٤٩١	سلم	سلم	١٢١٣٧٨٠٨	١٣٩٥٣٨٨

جـ- يعتبر معدل الربح المستخدم لحق الملكية النسبيه والذى حسب على اساسه القيمة الحاليـة للقيـمـة العـادلة هو المعـدل الذى اتفق عليـه كل من البـائع(القطاع العام)والمشترى، وقد حسب على اساس الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة العادله أى المعدل الذى يبدأ بالتكلفة التاريخية ويصل بعد حسابه الى القيمه العادله فى الفترة المحددة لبيع المخزون السلعى، وقد استخدم نفس المعدل فى حساب الفائدة على رصيد التزام الاستثمار حتى لاتكون هناك أرصدة دائنة فى نهاية فترة بيع المخزون السلعى .

رابعا: التسوية بعد انتهاء فترة الاستثمار بالمخزون السلعى :-

بعد انتهاء فترة الاستثمار فى المخزون السلعى وهى خمس سنوات فى حالة شركة صناعة اليايات ومهمات وسائل النقل يكون موقف المخزون والاستثمار كما هو موضح فى الجدول رقم(٩).

جدول رقم (٩)

التفرقة بين تكلفة المخزون السلعى واساس الاستثمار والفروق المسموح بها بينهما

التاريخ	تكلفة المخزون السلعى	اساس الاستثمار	الفروق المسموح بها
١٩٩٠/١٢/٣١	١٢٧٧٦٦٤	١٠٨٨٩٣٤	١٨٨٧٣٠
١٩٩١/١٢/٣١	١٩١٦٤٩٦	١١٧٦٠٤٩	٧٤٠٤٤٧
١٩٩٢/١٢/٣١	٩٥٨٢٤٨	١٢٧٠١٣٣	(٣١١٨٨٥)
١٩٩٣/١٢/٣١	٦٣٨٨٣٢	١٣٧١٧٤٣	(٧٣٢٩١١)
١٩٩٤/١٢/٣١	١٥٩٧٠٨٠	١٤٨١٤٦١	١١٥٦١٩
اجمالى	٦٣٨٨٣٢.	٦٣٨٨٣٢.	صفر

يلاحظ على هذا الجدول مايلى:

١- يفتح حساب يسمى حساب فائض بيع المخزون السلعى يقيد به جميع الفروقات السابقة ومن الفروض ان يقفل هذا الحساب يتساوى طرفيه فى نهاية مدة الاستثمار كما يلى

حساب فائض اعادة تقييم المخزون السلعى

مدين		دائن	
٣١١٨٨٥	عجز عن السنة الثالثة	١٨٨٧٣٠	فائض عن السنة الاولى
٧٣٢٩١١	عجز عن السنه الرابعة	٧٤٠٤٤٧	فائض عن السنة الثانية
		١١٥٦١٩	فائض عن السنة الخامسة
١٠٤٤٧٩٦		١٠٤٤٧٩٦	

٢- قد يحدث ان تباع جميع وحدات المخزون السلعى فى فترة اقصر من المقرر لها وترغب الشركة المشترية فى التسوية ففى هذه الحالة يتم التسوية بتسديد القيمة العادلة للمخزون السلعى للقطاع العام، اما فى حالة عدم رغبة الشركة المشترية فى التسوية فيتم اتباع الخطوات السابقة سنة بعد اخرى حتى تنتهى فترة الاستثمار.

٣- اما فى حالة بيع اقل من المقرر له طوال فترة الاستثمار فسوف يكون رصيد حساب فائض بيع المخزون السلعى دائن بفروق المخزون السلعى الذى لم يباع، وعند انتهاء فترة الاستثمار يتم اعادة استثمار الفروق بفترة استثمار أخرى أو يتم تصفية هذه الفروق طبقا لاتفاق كل من البائع والمشترى.

٤- يلاحظ ان الفروق خلال فترة الاستثمار لن تؤثر على عملية الاستثمار ككل اذا استمرت هذه الفروق حتى نهاية الاستثمار. وفى رأى الباحث ان يحمل أى انخفاض فى القيمة الدفترية على القيمة الاستردادية للقطاع العام، مع عدم زيادة الفروق الموجبة على هذه القيمة الاستردادية ليظهر حساب القيمة الاستردادية كما يلى[1]

حساب استرداد القطاع العام

xxx	تخفيض فى القيمة المدرجة بدون سابق زيادة	١٦٠٠٠٠٠	القيمة الاستردادية عن سنة
xxx	رصيد ما يدفع فى نهاية السنة مقابل الإستثمار بالمخزون السلعى للقطاع العام.		
١٦٠٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠٠	

(١) يرجع فى ذلك الى الفصل الثانى من هذا البحث (ثانيا، الفقرة (ج))

الخلاصة والنتائج

أدى تضخم المخزون السلعى مع عدم تناسب الزيادة فيه مع الزيادة فى النشاط الجارى لأغلب الوحدات الإقتصادية فى القطاع العام إلى وجود بعض المشاكل التى أثرت على كفاءة تصريفه وتخزينه سواء كان ذلك بإستكمال إنتاجه أو بيعه.مما ترتب على ذلك وجود كم هائل من المخزون السلعى المتراكم و الراكد سواء كان ذلك على مستوى المستلزمات السلعية أو المنتجات تحت الصنع أو المنتجات تامة الصنع أو قطع الغيار ولما كان هناك تفكير فى عرض بعض وحدات القطاع العام للبيع، فقد بدأ الباحث فى تقييم المخزون السلعى فى وحدات القطاع العام لغرض التخصيص فى ظل وجود هذه المشاكل وما سيترتب على التخصيص من عدم إمكانية الحصول على السعر العادل لهذا المخزون.

وبناء على ذلك فقد إقترح الباحث اسلوب حق الملكية النسبية الذى بمقتضاه يتم دخول القطاع العام كمستثمر فى الوحدة الإقتصادية بعد التخصيص بما يوازى القيمة العادلة للمخزون السلعى،وعلى الوحدة بعد التخصيص إثبات هذه القيمة بالقيمة الحالية لها. وتبدأ فى المحاسبة عليه سنويا الى ان يكتمل بيع المخزون السلعى مع أعادة تقييمه دوريا ، وينتهى هذا الاستثمار بانتهاء تسديد القيمة العادلة للقطاع العام .

ولأثبات صلاحية هذا الاسلوب للتطبيق فقد تم تطبيقه على احدى وحدات القطاع العام (شركة صناعة اليايات ومهمات وسائل النقل)التى تعانى من تراكم وركود كبير فى المخزون السلعى ليخرج بالنتائج التالية

١- عدم إمكانية الوصول الى قيمة عادلة للمخزون السلعى لعدم توافر سوق نشطة التداول لبيع هذا المخزون فى حالة تخصيص وحدات القطاع العام .

٢- وجود بعض انواع المخزون التى ليس لها قيمة سوقية ولكنها لها قيمة بالنسبة للوحدة الإقتصادية إذا اكتمل انتاجها او استخدمت كقطع غيار.

٣- إقتراح اسلوب جديد لتقييم المخزون السلعى عند تخصيص وحدات القطاع العام يتم بمقتضاه الوصول إلى تقييم عادل يقبله البائع والمشترى مع احكام المعالجة المحاسبية بأستخدام هذا الأسلوب مع اختبار التطبيق على إحدى الوحدات الإقتصادية للقطاع العام

٤- ونتيجة لتطبيق الاسلوب المقترح عمليا توصل الباحث الى النتائج الفرعية التالية حيث انقسمت المعالجة المحاسبية الى ثلاث اجزاء طبقا لفترة المعالجة :-

(١) الفترة الأولى: فترة مابعد التخصيص .

(٢) الفترة الثانية: فترة بيع المخزون السلعى.

(٣) الفترة الثالثة: فترة مابعد البيع وإنتهاء الإستثمار.

التوصيات

يوصى الباحث بما يلى :

١- التوصية بتقييم جميع اصول وخصوم الوحدات الإقتصادية للقطاع العام كل على حده عند التخصيص.

٢- التوصية بإتباع الأسلوب المقترح عند تقييم المخزون السلعى فى وحدات القطاع العام المخصصة.

٣- كما يوصى الباحث بمزيد من البحث فى هذا المجال بتكثيف الدراسة على باقى اصول وخصوم الوحدات الإقتصادية حتى يمكن تقيمها التقييم السليم عند التخصيص.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

(١) أحمد سالم حسين، التخطيط المالى فى مصر تقويم علاقات القطاع العام المالية بالموازنة العامة للدولة، رسالةدكتوراه غيرمنشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٣.

(٢) د. سعد السعيد عبد الرازق، مراجعة الرياضة المالية- الجداول المالية، دار الفكر العربى ١٩٨٤.

(٣) د. سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية، صندوق النقد العربى، أبو ظبى، ١٩٨٩.

(٤)لجنة قواعد المحاسبة الدولية، تعريب د. عصام مرعى، قواعد المحاسبة الدولية، مجموعة سابا وشركاهم، نيقوسيا، أكتوبر ١٩٨٩.

(٥) مركز المعلومات القطاع العام، تطور القطاع العام من ١٩٧٥، ١٩٧٩، الجداول، مركز معلومات القطاع العام، القاهرة ١٩٩٠.

(٦) مركز معلومات القطاع العام، تطور القطاع العام من ١٩٧٥، ١٩٧٩، الجداول من (١) إلى (١٣)، وزارة الصناعة، القاهرة، ١٩٨١.

(٧) مركز معلومات القطاع العام، تقارير المتابعة للقطاعات (١٩٨٠-١٩٨٩)، مركز معلومات القطاع العام، القاهرة، ١٩٩٠.

(٨) مركز معلومات القطاع العام، تقارير المتابعة السنوية لشركات قطاع الغزل والنسيج، وزارة الصناعة، القاهرة، ١٩٦٩-١٩٨٩.

(٩) مركز معلومات القطاع العام، دراسة حول المخزون السلعى فى شركات القطاع العام (٧٧-١٩٧٩)، مركز معلومات القطاع العام، القاهرة ١٩٨١.

(١٠)وزارة الصناعة، إنجازات ونتائج أعمال القطاع العام، جداول الميزانية التجميعية والمخزون أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، وزارة الصناعة، القاهرة.

(١١)وزارة المالية، جهاز شئون الشركات، المؤشرات الإقتصادية للموازنة والمتابعة السنوية (١٩٦٩-١٩٧٧)، جهاز شئون الشركات، وزارة المالية، القاهرة، ١٩٧٨.

ثانياً، المراجع الأجنبية،

(1) American institute of certified Public Accountants, Accounting Principles Board, N.Y., AICPA,Sept. 1984.

(2) Institutes of Chartereed Accountant in England and Wales, Accounting Standards, London, 1986- 1987

(3) International Accounting Standards Comittee, Interational, Accounting Standards, Datesios (printers) LTD, London, 1989.